ان احسنات الحرم كلها الحسنة بمائة الف وعن الحسن ومعاوية ابن قرة الصلاة في المسجد الحرام بالف فيما سواه وبخمسمائة صلاة والصلاة في الحرم كلها بمائة الف صلاة وجعل ابن حزم التفضيل الثابت لمكة ثابت لجميع الحرم ولعرفة والمزدلفة بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زاد وقيل المراد جميع حرمها قال ابن عبد البر حديث المدينة افضل من مكة ضعيف وحديث اللهم انك تعلم انهم اخرجوني من احب البلاد اليه فاسكني احب البلاد اليك لا يخالف اهل العلم في تكارضه وو ضعه انتهى

الباب الاول في اداب السفر

من اراد سفرا وجب عليه تعلم ما يتعلق به ويجب على من اراد السفر اخلاصه لله تعالى بان يريد وجه الله تعالى فقط لا لحظ من حظوظ الدنيا من سمعة او عجب فانه سبحانه وتعالى لا يقبل الا الخالص لوجهه الكريم وهكذا كل عبادة وينبغي ان ينزع قلبا ويدا عن التجارة لكن ان قصد بها اولا وبالذات ولو كان راجعا فان خرج بنية التجارة فقط والحج والتجارة فتوابه دون ثواب المتخلي عنها والثواب بقدرها على الدين وان غلب باعث الدنيا وقيل لا ثواب له من الاجر مطلقا وهذا ان قصد التجارة لاجل نمو المال اما لو قصد بالتجارة كفاية اهله والتوسعة عليهم او على اهل الحرم قلة الثواب كاملا لانضمام اخروي الى اخروي ويجب التوبة من جميع المعاصي وهي الندم على ما فرط منه وشرطها الاقلاع في الحال والتوفا بما تركه من الحقوق لله تعالى كصلاة وصيام وزكاة والغرم

على

على ان لا يعود الى مثله وتريد حقوق العباد بالخروج عنها فان كانت اموالا تحمل الى اهلها او ردها اليهم والى من يقوم مقامهم من وكيل او وارث فان لم يعرف اهلها وجهل معرفتهم فليعزم على انه متى قدر عليه وصلها اليهم وان ايئس معرفتهم فهو مال ضايع فليصرفه لنفسه ان كان ممن يجوز صرفه اليه بان كان له استحقاق في بيت المال وينوي ان يغرم لهم ان وجدوا والا اعطاها لمن يجوز صرفه اليه وان كانت في الاعراض كالقذف والغيبة فان لم تصل الاصحابها استغفر لهم وندم وان وصلت اليهم فلا بد من تعيينها بالشخص ثم يتحلل منهم ويندم فان تعذر عزم على انه متى وجدهم تحلل منهم وتجب ان يطلق ويزيل ملكه او يترك لمن تلزمه نفقته النفقة التي رجوعه عند من يثق به ان لم يسافر بهم ففي الحديث كفى بالمرء اثما ان يضيع من يعول وعلى الحاكم منعه حتى يفعل ذلك الا اذا ذكت له زوجته الكاملة فيسقط حقها يوم واحد ويجب ان يوكل المسافر من يقضي دينه الحال الذي عجز عنه من مال حاضر البلد ان لم يسافر الدائن في ركبه كما بحث او باذن له في السفر وظن رضاه وان كان له رهن وضمنه موسر ويندب ذلك في المؤجل وان كان محل في غيبته ويجوز لمن له دين حال قبل حلول ما منع مدين موسر بالدين او بعضه ومثله وليه كما بحث من السفر وان قصر وحبسه وليس لوليه ان ياذن للمدين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)